

28 June 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كباكتولان (الفلبين)

ثم: السيد مانفريدي (نائب الرئيس) (إيطاليا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief,

Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

تمتلك أسلحة نووية بأن تُلزم أنفسها بتخفيض دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية الوطنية وتقديم ضمانات أمن سلبية أقوى إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحّب باستعراض الوضع النووي الأخير الذي أصدرته الولايات المتحدة. ودعا إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مبكراً حيّز النفاذ، ورحّب بإعلان إندونيسيا أثناء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بأنها ستبدأ عملية التصديق فيما يتعلق بهذه المعاهدة. ودعا أيضاً إلى البدء فوراً والتبكير في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلت به إيران في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بشأن القواعد العسكرية في اليابان، أكد أن بلده سيواصل التقيّد بمبادئها الثلاثة غير النووية الخاصة بعدم امتلاك الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وعدم السماح باستقدامها إلى اليابان.

٣ - وأضاف قائلاً إن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتبر أفضل وسيلة لمنع الانتشار النووي، وينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية التي تقبل معايير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي. وأضاف قائلاً إن الأنشطة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتبر غير مقبولة، وحثّ ذلك البلد على اتخاذ خطوات للتخلي عن جميع الأسلحة النووية وفقاً للبيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة لمحادثات الأطراف الستة التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والقرارات ذات الصلة الصادرة من مجلس الأمن للأمم المتحدة. وحثّ أيضاً إيران على التعاون بشكل تام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن يمثل لقرارات مجلس الأمن.

٤ - وأعاد التأكيد على الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إن بلده قد جنى فوائد كبيرة من استخدام

١ - السيد فوكوياما (اليابان): قال إنه يرحّب بالخطاب التاريخي الذي ألقاه مؤخراً في براغ رئيس الولايات المتحدة وكذلك المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والتي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ومؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن والنقاط الإرشادية الخمس التي اقترحتها الأمين العام في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر. وتلا رسالة موجهة من يوكيو هاتوياما، رئيس وزراء اليابان، ذكر فيها أن البلد الوحيد الذي تعرّض بالفعل لهجوم نووي وبعده قليل مجرد قبلتين ذريتين تسببتا في خسائر في أرواح ٢٠٠ ٠٠٠ من المدنيين في هيروشيما وناغازاكي، وتشعر اليابان بمسؤولية خاصة للعمل من أجل القضاء على الأسلحة النووية. وفي تلك الرسالة، حثّ رئيس وزراء اليابان هاتوياما جميع الأطراف في المعاهدة بتضييق هوة خلافاتها، لتمهيد الطريق من أجل عالم بدون أسلحة نووية تُستخدم فيه الطاقة الذرية للأغراض السلمية فحسب.

٢ - وأضاف قائلاً إن بلده بوصفه مشاركاً، مع أستراليا، في رئاسة اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وهو مشارك مع أستراليا، في صياغة ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر، تتضمن مجموعة تدابير عملية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، يدعو بلده جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعيد التأكيد بإعلان تعهد قاطع بإنجاز إزالة ترساناتها النووية بشكل تام، ويدعو جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية إلى مواصلة إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وأشاد بالإعلان الذي أدلت به الولايات المتحدة أثناء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بأنها ستعلن على الملأ عدد الأسلحة النووية الموجودة في مخزونها. ودعا الدول الحائزة لأسلحة نووية وجميع الدول الأخرى التي

٧ - وأشاد بالخبرة الفنية والحيادية اللتين أظهرتهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعاملها مع الأزمات التي تعجّل بحدوثها الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحثّ على أن تظل الوكالة معصومة من الضغط السياسي ومزوّدة بالموارد التي تحتاج إليها للاضطلاع بمهامها. وقال إن بلده نصير قوي لقبول العالمي للبروتوكول الإضافي بالاقتران مع الاتفاق الخاص بالضمانات الشاملة، وكلها تشكل آلية فعّالة لردع الانتشار والتحقق من الامتثال.

٨ - السيد فيري (زامبيا): قال إن التقدّم الذي أحرزته مؤخراً الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في تخفيض ترسانتهما من الأسلحة النووية قد وضع نموذجاً لا بد أن تقتدي به الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. وقال إن إقدام فرنسا والمملكة المتحدة على وقف إنتاج المادة الانشطارية المتعلقة بالأسلحة النووية تعتبر تطوراً مشجعاً. بيد أن الهدف النهائي لا يزال هو القضاء التام على الأسلحة النووية.

٩ - وأضاف قائلاً إن جميع الدول الأفريقية هي أطراف في المعاهدة وقد أعلنت قارتها منطقة خالية من الأسلحة النووية في معاهدة بليندايا، التي يعتبر بلده في المراحل النهائية من التصديق عليها. وقال إنه يتطلع إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية يجري أيضاً إنشاؤها في الشرق الأوسط. ويؤيد بلده الجهود الدولية الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة نووية. وهو يؤيد أيضاً حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وهو يتشوق إلى إنشاء شراكات إقليمية ودولية للمساعدة في الاستغلال الآمن والمأمون لاحتياطياته المحتملة من اليورانيوم. وأضاف أن بلده وقع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩. وهو يحثّ الدول الواردة في المرفق ٢ على الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

الطاقة النووية في الأغراض السلمية في حين يحافظ على أعلى معايير السلامة والأمن، ويسعدّه أن يشارك خبراته مع الدول الأطراف الأخرى. وأعرب عن تأييده لمحور التركيز ذي الأولوية الذي أعلنه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن استخدام الطاقة النووية لإفادة الصحة البشرية وإدارة الموارد. وطالب بتعميم الطابع العالمي على المعاهدة، ونوّه بأن وزراء خارجية مجموعة الثمانية اتفقوا على اتخاذ خطوات عملية صوب تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط والذي اعتمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥.

٥ - وأشار إلى التجربة التي حدثت في هيروشيما وناغازاكي فقال إن بلده يشعر بالتزام لتنبية العالم إلى أخطار الأسلحة النووية وضرورة العمل من أجل نزع السلاح، وتأييد مبادرات المجتمع المدني مثل بروتوكول هيروشيما - ناغازاكي. ودعا المؤتمر إلى إظهار الإرادة السياسية الضرورية لاستعادة الثقة في المعاهدة.

٦ - السيد كيمونيتشك (الجمهورية التشيكية): قال إن السنة السابقة شهدت تجدد الزخم فيما يتعلق بجدول الأعمال النووي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، والمعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي التي وقّعت في عاصمة بلده، ومؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن. وناشد الدول التي تمتلك أسلحة نووية بأن تواصل العمل صوب نزع السلاح العالمي، ودعا جميع الدول إلى الامتثال مع القواعد الحالية والعمل من أجل فرض حظر شامل على التجارب النووية وإنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. ولا ينبغي السماح للبلدان باستخدام نص الحكم الخاص بالانسحاب من المعاهدة لتجنب الجزاءات والعقوبات نتيجة انتهاكات ارتكبت قبل الانسحاب.

١٢ - وأضاف قائلاً إن جمهورية كوريا ترحب بالاتفاق الجديد لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ودعا إلى دخول حيز النفاذ عمّا قريب لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبدء مبكراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف المواد الانشطارية. وينبغي اتخاذ إجراء لتعزيز الضمانات النووية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام التحقق، بما في ذلك تعميم الطابع العالمي على نظام البروتوكول الإضافي، على النحو المتوخى في مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن. وقال إن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يعتبر أحد الأعمدة الهامة في المعاهدة وتبدي جمهورية كوريا اهتمامها بصفة خاصة بالنهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي والمفاعلات النووية المتبكرة.

١٣ - واختتم قائلاً إن جمهورية كوريا ملتزمة التزاماً تاماً بنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ الذي يتيح فرصة نادرة لإنعاش المعاهدة والنظام العالمي لعدم الانتشار.

١٤ - السيد ميتسياليس (اليونان): قال إن اليونان كانت من بين أوائل الدول الموقعة على المعاهدة وكذلك الاتفاقات الأخرى التي تعزز نطاق أهدافها، وتضع كثيراً من آمالها على ذلك الصك من أجل وجود عالم أكثر أمناً. وتتواصل عملية الاستعراض لتتيح أساساً متيناً للأعمدة الثلاثة في المعاهدة - نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - التي يمكن تحقيقها تدريجياً بطريقة متوازنة ومتعاضدة فيما بينها.

١٥ - وقال إنه من المأمول فيه أن تؤدي معاهدة سنة ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها أن تمهد الطريق إلى تخفيضات أكبر في المستقبل. وقال إنه يرحب أيضاً باستعراض الوضع النووي الذي أجرته

ويدعو إلى تعميم الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار النووي.

١٠ - السيد تشو هيون (جمهورية كوريا): قال إن هناك علامات كثيرة مبشرة فيما يتعلق بحدوث نتيجة إيجابية للمؤتمر الاستعراضي. وقد كانت بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية أكثر إيجابية في الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تخفيض دور الأسلحة النووية في نظرياتها العسكرية. وهناك أيضاً دعم واسع النطاق لرؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية ولتعزيز جميع الأعمدة الثلاثة التي تقوم عليها المعاهدة.

١١ - ومع ذلك، قال إن المعاهدة تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل، وأخطرها هو الانتشار النووي الذي تشارك فيه الدول التي تطوّر مواد نووية للأغراض العسكرية تحت ستار استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتشكل الأنشطة النووية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإعلان هذا البلد لاحقاً بأنه انسحب من المعاهدة تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين ولنظام منع الانتشار النووي. وقد استجاب المجتمع الدولي لهذا التحدي، من خلال قرارات مجلس الأمن وجزءاته، وبالإصرار على أن تتعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نزع السلاح النووي وأن تتعاون مع المجتمع الدولي والعودة إلى المعاهدة. وتحث جمهورية كوريا جارها على استئناف الحوار من خلال عملية المحادثات السادسة الأطراف، وتنفيذ التزاماتها المتعلقة بتزع السلاح النووي. كما أن الأنشطة النووية التي تضطلع بها جمهورية إيران الإسلامية تثير مشاعر مماثلة من القلق فيما يتعلق بالهدف الحقيقي من برنامجها النووي. وتحث جمهورية كوريا إيران على الاستجابة بإيجابية للدعوات الدولية الرامية إلى الانفتاح وإجراء الحوار والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

جميع الجهود المبذولة لتعزيز تعميم الطابع العالمي للمعاهدة وجميع الاتفاقات المتعددة الأطراف المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن يكون البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو معيار التحقق من الضمانات.

١٨ - واستطرد قائلاً إن المادة العاشرة من المعاهدة تعطي للدول الأطراف الحق في الانسحاب من المعاهدة في حالات متطرفة خاصة بالتهديدات لأمنها القومي. ومع ذلك، فإن نتائج الانسحاب ترتب آثاراً خطيرة على الاستقرار الإقليمي والدولي، وخصوصاً عندما يمارس الحق بسوء نية من قبل دولة غير ممتثلة لواجباتها بموجب المعاهدة، وينبغي أن ينظر المؤتمر في طرائق لمعالجة هذه المخاطرة. كما يجب إيلاء اهتمام خاص إلى الصكوك الدولية، والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات التي تروّج لها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تعزيز معالم للأمان النووي والأمن النووي بجميع أنواع الأنشطة النووية السلمية باعتبارها شرطاً لازماً لكل اللزوم من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأضاف أن حكومته تؤيد الاستخدام السلمي الحذر لهذه الطاقة في تقيّد صارم بالالتزامات المكرّسة في المعاهدة وفي اتفاقات الدول الخاصة بالضمانات. وتولي حكومته أهمية خاصة لإدارة النفايات النووية والتأثيرات البيئية للإشعاع. وترى من الفرص الواعدة التخلص من المواد التي يمكن استعمالها في صنع الأسلحة أو خفض درجتها أو تحويل المفاعلات، أو الحفظ التدريجي في مكان مأمون أو إزالة مخزونات اليورانيوم المخصّب بدرجة عالية وتعزيز دورة وقود متعددة الأطراف وفعّالة من حيث التكاليف ومحايدة سياسياً.

١٩ - وقال إن وفده يؤيد التزام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط والذي اعتمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥، والتزام جميع أعضاء شراكة أوروبا والبحر المتوسط للسعي من أجل منطقة في

مؤخراً الولايات المتحدة وهو سوف ييسر إحراز تقدّم صوب عالم بدون أسلحة نووية. وثمة خطوات ضرورية أخرى صوب نزع السلاح النووي وهي تشمل البدء في مفاوضات موضوعية تتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وتقديم ضمانات أمن إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية؛ وتعزيز تدابير إضافية لبناء الثقة، بما في ذلك تعزيز المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة؛ ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ. وحثّ الدول التسع التي يتطلب الأمر تصديقها على ذلك الصك لزيادة جهودها في استكمال المتطلبات.

١٦ - ومضى قائلاً إن قرار مجلس الأمن الذي اعتمد مؤخراً ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يعيد التأكيد على أن أي أساس شامل لنزع السلاح وعدم الانتشار مع المعاهدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها حجر الأساس للتفاهم الدولي بشأن المسائل النووية. وتعتبر الضمانات النووية التي تنفّذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أفضل طريقة لردع وكشف ومنع الانتشار؛ وينبغي أن تساعد جميع الدول الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها وأن تؤدي دورها في تعزيز نظام الضمانات وذلك بإبرام وتنفيذ بروتوكولات إضافية لاتفاقاتها الخاصة بالضمانات الشاملة. وقال إن تعزيز الضمانات، مقترنا بتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يتيح أساساً قوياً من أجل نظام متين لعدم الانتشار ولمواجهة تهديد الإرهاب النووي.

١٧ - ومضى قائلاً إن التحديات الحالية بشأن الانتشار تشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي وتزعزع الأسس الدولية للشفافية ولثقة المتبادلة. وقال إن وفده يُعرب عن بالغ قلقه إزاء تزايد عدد الأنشطة المتصلة بالمواد النووية والقذائف التسيارية، وخصوصاً في آسيا والشرق الأوسط. ويؤيد وفده

لدورة الاستعراض التالية التي تشمل التزامات واضحة ومُلزمة بشأن الأعمدة الثلاثة.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن الاتفاق الجديد بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لا بد وأن يُعتبر مجرد خطوة أولى في عملية أوسع نطاقاً وأعمق بشأن تخفيض الأسلحة وبحيث تشمل جميع فئات الأسلحة وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، استناداً إلى مبادئ الشفافية والتحقق وعدم الرجعة فيها. وينبغي أن تكون هناك تخفيضات هامة في دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن وفي تعزيز ضمانات أمن سلبية. وينبغي أن تتعزز أيضاً عملية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية. ويلزم بذل جهود حازمة لتحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ ولاستئناف المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية فيما يتعلق بأغراض الأسلحة. وينبغي تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظامها الخاص باتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية من خلال تعاون دولي أكبر بشأن دورات الوقود النووي، والمزيد من الأمن فيما يتعلق بالمواد النووية الحساسة واستبدال اليورانيوم القليل التخصيب بيورانيوم عالي التخصيب في مفاعلات الأبحاث. وأخيراً، يمكن للحق في استخدام التطبيقات النووية السلمية، وكثير منها يمكن أن يسفر عن فوائد اقتصادية واجتماعية، لا بد من إعادة التأكيد عليه.

٢٥ - واختتم قائلاً إن النرويج عملت مع مختلف الشركاء في السنوات الأخيرة بشأن مشاريع عديدة لدعم نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بما في ذلك القضاء على الأسلحة التبعوية في أوروبا وطرائق نزع السلاح النووي والتحقق والمناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية.

الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأنظمة إطلاقها.

٢٠ - السيدة لارسن (النرويج): قالت إن الجو الدولي لم يكن أبداً أكثر ملاءمة لإحراز تقدّم صوب عالم أكثر أماناً وخالٍ من الأسلحة النووية. وقالت إن النرويج ترحّب بالاتفاق الجديد لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والذي أبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والاستعراض الجديد للوضع النووي الذي أجرته الولايات المتحدة ونتيجة مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن. وهناك أيضاً علامات مشجّعة بأن توافقاً في الآراء آخذ في التشكّل باعتبار أن أفضل طريقة للتصدّي للأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية هي بالقضاء عليها.

٢١ - ومع ذلك هناك علامات مقلقة، وهي شواغل الانتشار التي تثيرها جمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجمود المستمر في هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح وعدم قدرة المجتمع الدولي على إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن مجموعة المنظمات غير الحكومية في النرويج، وهي تشعر بالقلق إزاء احتمال أن يفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ كما حدث في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٥ في إحراز نتائج مجدية، أبلغت إلى الحكومة توقّعاتها فيما يتعلق بالمؤتمر. وقالت إن حكومتها تجد نفسها متفقة إلى حد كبير مع آراء هذه المنظمات غير الحكومية.

٢٣ - وترى النرويج أن الوثيقة الختامية لا بد وأن تؤكد من جديد على الاتفاق الأساسي لمعاهدة عدم الانتشار، وأن تضع جدولاً استشرافياً يعيد التأكيد على الهدف السياسي الشامل لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، ووضع برنامج

٢٦ - السيد هوير (ألمانيا): قال إن معاهدة عدم الانتشار كانت، أثناء ٤٠ سنة من تواجدها، أداة في توقّف انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي تعزيز الأمن العالمي. وأضاف إن ألمانيا تجبّد تعزيزاً متوازناً لجميع الأعمدة الثلاثة للمعاهدة، وتأمّل في أن يعمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على إحياء "الصفقة الكبرى" بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من خلال مقترحات محددة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار. وينبغي أن يبعث المؤتمر الاستعراضي بإشارة قوية عن وحدة الموقف، تدعو إلى مزيد من التعاون والرقابة على الأسلحة وتخفيض الأسلحة.

٢٧ - ومضى قائلاً إنه كانت هناك أحداث إيجابية ضخمة في الأسابيع الأخيرة، وعلى سبيل المثال الاتفاق الجديد الخاص بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والذي وقّعه الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، واستعراض الوضع النووي الجديد الذي أحرته الولايات المتحدة ومؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن. ويجب أن يكون الهدف المشترك هو وجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وترحب ألمانيا بإعلان وزارة الخارجية في الولايات المتحدة بأن بلدها سوف يكشف عن حجم إمكاناته النووية القائمة، وهو ما يعتبر خطوة ملموسة نحو تعزيز الشفافية.

٢٨ - وقال إن الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية، التي لا تزال غير خاضعة لأي نوع من آلية الرقابة على الأسلحة، لا بد وأن تُدرج في عملية نزع السلاح الجارية كما اتفق على ذلك من حيث المبدأ في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ويمكن لتدابير بناء الثقة والجهود المبذولة لخلق الشفافية أن تساعد في تخفيض الأسلحة البالية وأخيراً في القضاء على هذه الأسلحة، التي لا تخدم أي غرض عسكري والتي لا تنشئ الأمن. وتعترم الحكومة الألمانية التفاوض حول إزالة الأسلحة النووية التعبوية من ألمانيا وتحث على زيادة

٢٩ - ومن غير المقبول أن يظل مؤتمر نزع السلاح الذي يتخذ من جنيف مقراً له غير ناشط طول سنوات، وأن الحظر على إنتاج مزيد من المواد الانشطارية التي يمكن استعمالها في صنع الأسلحة، لم يحرز أي تقدم وأن الرفض المستمر من عدد من البلدان للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمنعها من دخولها حيز النفاذ. وتدعو ألمانيا أيضاً إلى إحراز تقدم بشأن تفويض عام ١٩٩٥ بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط واقترحت في هذا الصدد أن يتبنى الاتحاد الأوروبي مؤتمراً لتلتقي فيه جميع الجوانب حول مائدة التفاوض في أقرب وقت ممكن. وقال إن إحراز مزيد من التقدم في الرقابة على الأسلحة التقليدية سوف يؤدي أيضاً دوراً حيوياً في بناء الثقة وسوف يزيل الذريعة بأن التفاوتات في الأسلحة التقليدية تبرر الحفاظ على الإمكانات النووية.

٣٠ - وقال إنه من الأمور الأساسية تعزيز خيارات الرقابة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال نظام بروتوكولات إضافية باعتبارها جزءاً أساسياً من معايير التحقق. ومن الضروري أيضاً بالنسبة للدول الأطراف في المعاهدة بأن توافق على القواعد التي تنظم الانسحاب من المعاهدة ورد الفعل إزاء انتهاكات المعاهدة. وقال إن الأمر يستلزم اتباع نهج متوازن يضمن بشكل كامل الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي الوقت نفسه منع إساءة الاستعمال للأغراض العسكرية. وفي هذا الصدد، تتيح الحلول المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي خياراً يثير الاهتمام.

٣١ - وقال إن هناك خطراً يتمثل في حالات الانتشار مثل انفصال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران

٣٠٠ رأس نووي من أجل مجموع ترسانتها، وبالتالي قامت بتفكيك مكوّن الأسلحة أرض - أرض وقلّت من المكونات المحمولة جواً والموجودة في الغواصات بنسبة ٣٠ في المائة، وصدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقامت بتفكيك مراكز التجارب، وأوقفت إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم اللذين يمكن منهما صنع الأسلحة، وقامت بتفكيك مرافق ذات صلة بتكلفة يبلغ مجموعها ٦ بلايين يورو. وقال إن سياستها الوطنية تحد من استخدام الأسلحة النووية للردع في حالات متطرفة من الدفاع عن النفس. وإن اتخاذ إجراء مماثل من جانب جميع الدول سوف يعزز الأمن الدولي.

٣٥ - وقال إن وفده يؤكد على أهمية تعزيز نظام عدم الانتشار وذلك بإدخال معاهدة حظر التجارب حيّز النفاذ والبدء في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولهذا فإنه يرحّب بإعلان إندونيسيا في اليوم السابق بشأن اعترافها الشروع في عملية التصديق على هذا الصك، وأشار إلى أن فرنسا والمغرب، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ يرأسان ما يسمى "بمؤتمر المادة الرابعة عشرة" الذي يهدف إلى تعزيز دخول معاهدة الحظر الشامل حيّز النفاذ. وينبغي بذل جهود مماثلة فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيميائية والتقليدية، وانتشار القذائف التسيارية والمركبات المطلقة في الفضاء بغية تعزيز الأمن الدولي وضمان أن يكون نزع السلاح النووي ليس بداية سباق جديد للتسلح في تلك المناطق.

٣٦ - ومع ذلك، ينبغي أن يكون ماثلاً في الأذهان أن الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا قد أحرزت تقدماً في نزع السلاح وذلك يرجع لسبب وحيد لأن السياق الاستراتيجي قد تغيّر مع نهاية الحرب الباردة وتوحيد أوروبا. ويمكن تحقيق تقدم ملموس صوب نزع السلاح والقضاء على الأسلحة النووية في الأمد الطويل ليس

الإسلامية، حيث يمكن أن تعمل على تقويض المعاهدة وأن تؤدي إلى سباق جديد في الأسلحة النووية. وتود الحكومة الألمانية أن تواصل العمل مع الدول الأطراف الأخرى في سبيل إيجاد حل دبلوماسي للبرنامج النووي الإيراني. واتخاذ أي جزاءات أخرى يجب أن يوضّح لهذا البلد أن رفضه مراعاة المجتمع الدولي لا بد وأن يكون بثمن. ويجب على الدول الأطراف أن تبعث بإشارة قوية بأنها جميعاً تقف إلى جانب الحقوق والواجبات التي تفرضها المعاهدة.

٣٢ - واستطرد قائلاً إن نزع السلاح والرقابة على الأسلحة هما حجر الأساس في أي هيكل عالمي للأمن. وقد ضاع الكثير من الوقت فعلاً في العقد الأول من هذا القرن ولهذا تطالب ألمانيا بعقد جديد من نزع السلاح الناشط. ويجب أن يقدم مؤتمر الاستعراض الحافز الضروري بوضع اتفاقات وتوصيات استشرافية محدّدة.

٣٣ - السيد دانون (فرنسا): قال إن وفده يرحّب بالمعاهدة الجديدة الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويعتبر التقدم المحرز في نزع السلاح النووي، والأزمات الحالية الخاصة بالانتشار وزيادة الاستخدام المدني للطاقة النووية، دليلاً على أن المعاهدة أكثر من أي وقت مضى هي حجر الأساس في الأمن النووي الجماعي. ويأمل في أن تؤكد أن تعيد جميع الدول الأطراف التأكيد بقوة على تأييدها للمعاهدة وتصميمها على الحفاظ على سلامتها، وأنها سوف تجد أرضاً مشتركة من أجل إيجاد حلول ملموسة وواقعية تهدف إلى تعزيز نظام عدم الانتشار.

٣٤ - وأضاف أن فرنسا ملتزمة بتلبية التزاماتها بمقتضى المعاهدة والالتزامات المعلنة في مؤتمرات استعراضية سابقة. وقال إن فرنسا قامت خلال الـ ١٥ سنة الماضية بتخفيض عدد رؤوسها النووية إلى النصف وأعلنت حداً أقصى بوجود

عندما ترك المجتمع الدولي الوقت يمضي واستسلم للأمر الواقع؛ فمخطط الأحداث هذا لا يجب أن يتكرر مع بلدان أخرى. وقد عملت فرنسا، إلى جانب شركائها الخمسة، في مفاوضات مع إيران دون توقف للوصول إلى حل للمسألة النووية الإيرانية التي من شأنها تلبية احتياجات إيران ومعالجة الشواغل الخطيرة التي تساور المجتمع الدولي إزاء الغرض من برنامجها النووي. لكن الحوار ليس غاية في حد ذاته، فهو لا بد أن يسفر عن نتائج. فموقف التحدي من جانب الحكومة الإيرانية وما يتلو ذلك من اهتمام من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان الأخرى في المنطقة والمجتمع الدولي بأسره، اضطر مجلس الأمن إلى النظر في فرض جزاءات جديدة في محاولة لإقناع إيران بالتفاوض.

٣٩ - واستدرك قائلاً إن وفده يشعر بالإحباط أن وفده يتفهم الإحباط الذي يشعر به كثير من البلدان إزاء التنفيذ البطيء للقرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمد أثناء المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥. ويجب على الدول الأطراف أن تبذل أقصى ما في وسعها للإسراع بتنفيذه، وأعرب عن الأمل في أن يجعل المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ بالإمكان الموافقة على مسارات عمل واقعية.

٤٠ - وبغية تعزيز الجهود الرامية إلى منع الانتشار، يعتبر من الأساسي منح الوكالة السلطة والوسيلة للقيام بمهمتها الفاصلة في التحقق. وحتى الآن وقّع ١٢٨ بلداً على بروتوكولات إضافية تسمح بتعزيز التحقق من برامجها النووية، ومن المأمول فيه أن تنضم إليها البلدان الباقية نظراً لأن البلدان الباقية سوف تنضم إليها لأن تنمية الطاقة النووية لا يمكن أن تزدهر إلا بالثقة المتبادلة. كما أن تعزيز نظام عدم الانتشار يتطلب جهوداً لا تتوقف لتحقيق عالمية المعاهدة، بما في ذلك تشجيع الدول التي ليست أطرافاً في ذلك الصك بالتقيّد بأحكامه وللانضمام إلى صكوك أخرى خاصة بعدم الانتشار وبتزع السلاح.

بالعبارات البلاغية بالنوايا الطيبة، ولكن من خلال استراتيجية شاملة تتضمن تسوية التوترات الإقليمية وتعزيز آليات الأمن الجماعي وتنفيذ خطط العمل التي دعا إليها الاتحاد الأوروبي.

٣٧ - ومضى قائلاً إنه لا بد من إيجاد استجابة للطلب المتزايد من أجل الاستخدام المدني للطاقة النووية. وتقف فرنسا التي اختارت بحزم تأييد الطاقة النووية على استعداد للتعاون مع أي بلد يلي واجباته الدولية. فاحترام الدولة لهذه الواجبات لا يعني التخلي عن حقوقها الثابتة، بل أنه ببساطة يعني ممارستها بمسؤولية في عالم حيث لا يمكن معالجة مسألة الطاقة فيه إلا من خلال التضامن وبقصد التنمية المستدامة. وينبغي استخدام الطاقة النووية في مناخ من الثقة ومع تطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة وعدم الانتشار والحماية البيئية. وقال إن التحديات المرتبطة بزيادة استخدام هذه الطاقة - مخاطر الانتشار، الأمان وأمن المرافق النووية، ومنع الاتجار بالمواد النووية والمشعة من أجل الأغراض الإرهابية أو الإحرامية، ومعالجة احتياجات التدريب، وضمان أمن التوريد والإمداد، وتمويل تنمية الطاقة النووية وأخذ المسائل البيئية في الاعتبار - كلها ينبغي معالجتها جمعياً في إطار الإدارة الرشيدة العالمية الجديدة. ومثل هذا النهج يتطلب تعزيز نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنع الانتشار غير المحكوم للتكنولوجيات الحساسة وضمان إمداد الوقود النووي، مع المشاركة في بحث مسألة النفايات المشعة، والتركيز على التدريب وفحص التمويل المبتكر للمرافق الأساسية النووية. وقال إن وفده يأمل في أن يتيح المؤتمر الاستعراضي فرصة للدخول في مناقشة أساسية وإعادة التأكيد على المبادئ الرئيسية لتوجيهه وتيسير تنمية الطاقة النووية؛ وهو يعتزم أن يطرح مقترحات لتحقيق هذه الغاية.

٣٨ - وأردف قائلاً إنه ليس من المستطاع نزع السلاح وتطوير الاستخدامات المدنية للطاقة النووية إلا إذا توقف الانتشار النووي. وقد أظهرت كوريا الشمالية ما حدث

الدول الأطراف والمجتمع الدولي لجعل المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ يكمل بالنجاح. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بإخلاص بواجباتها بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة، وأن تتعهد علناً بالقضاء على أسلحتها النووية. وقال إن الصين ترحب بالتوقيع الثنائي الطرف على معاهدة نزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. فالتخفيضات الشديدة والتي يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها في الترسانات النووية لدى أكبر قوتين نوويتين سوف تسهم بشكل نهائي في تحقيق نزع السلاح النووي الكامل. وبالمثل، تطالب الصين ببدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد مبكر، وتطالب بالتبكير في استهلال المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعندما تصبح الأحوال مهيأة، ينبغي أن تنضم للمفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح النووي دول أخرى حائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي، في وقت مناسب، بوضع خطة طويلة الأجل قادرة على البقاء لإجراءات لتزع السلاح النووي تدريجياً، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بشكل صريح بالألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية أو استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية و/أو ضد مناطق خالية من الأسلحة النووية.

٤٤ - واستطرد قائلاً إن نزع السلاح النووي يجب أن يتبع مبدأ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي التخلي عن تطوير نظم دفاع بالقذائف، وهو ما يخل بالاستقرار الاستراتيجي العالمي، وكذلك ينبغي التخلي عن الجهود الرامية إلى شن سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتتقيد الصين بسياسة عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، وقد أعلنت التزاماً صريحاً

٤١ - وأوضح أن الهدف النهائي في السنوات القادمة هو تطوير استراتيجية نووية شاملة من أجل عالم أكثر أماناً، وفيه تعمل جميع الدول بعزم ثابت للمضي قدماً بتزع السلاح، وفيه تقصر نظريات الدول النووية دور الأسلحة النووية على الظروف المتطرفة الخاصة بالدفاع عن النفس حيث تتعرض مصالحها الحيوية للتهديد وترساناتها تتقلص إلى مستوى الاكتفاء الشديد في ضوء السياق الاستراتيجي الدولي؛ وفيه يكافح الانتشار بصرامة، نظراً لأن التاريخ أوضح مدى الثمن الذي لا بد من دفعه بسبب الفشل في اتخاذ رد فعل في الوقت المناسب؛ وفيه يمكن للاستخدامات المدنية للطاقة النووية أن تتطور تحت شروط الأمان والأمن وعدم الانتشار، وفيه تتمتع المواد النووية والمشعة بحماية أفضل، وفيه تبدي الدول غير الأطراف في المعاهدة اهتماماً أدق بنظام عدم الانتشار بالدخول في التزامات جديدة، وفيه يمكن للطاقة النووية أن تصبح رمزاً للتعاون الدولي الفعال والتضامن في إطار التنمية المستدامة على نطاق العالم. واحتتم قائلاً إن وفده يأمل في أن يضع المؤتمر الاستعراضي الأسس لذلك النظام النووي الجديد، باعتماد خريطة طريق طموحة وعملية ويمكن تنفيذها قبل حلول عام ٢٠١٥.

٤٢ - السيد لي باودونغ (الصين): قال إن معاهدة عدم الانتشار أدت دوراً ضخماً لا يعوّض في منع الانتشار النووي، والمضي قدماً بتزع السلاح النووي وتعزيز استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز الطابع العالمي الشامل للمعاهدة وسلطة وفعالية المعاهدة بغية الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين لما فيه صالح جميع البلدان.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن هناك توافقاً متزايداً في الآراء لصالح عدم الانتشار وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، وكذلك الاهتمام بالذرة باعتبارها مصدراً للطاقة المتجددة والنظيفة. وهناك مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع

للطاقة الذرية أداء دور ناشط في تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي التعاون الدولي ذي الصلة. وقد شاركت الصين بشكل ناشط في التعاون وعمليات التبادل مع البلدان المختصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مع مراعاة الشرط الأساسي وهو أن تلك البلدان تمثل امتثالاً صارماً لواجبات عدم الانتشار الواردة في معاهدة عدم الانتشار النووي.

٤٧ - وأوضح أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يُعتبر بالغ الأهمية لتعزيز نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تدعم بشكل قوي جهود الدول لتحقيق تلك الغاية. وفي هذا الصدد، ترحّب الصين ببدء نفاذ المعاهدة الأفريقية الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا والمعاهدة الخاصة بمنطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ودعت الأطراف المعنية للعمل معاً لتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة من الجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط وخصوصاً القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥.

٤٨ - واختتم قائلاً إن الوفد الصيني يأمل بإخلاق في أن تنتهز جميع الأطراف الفرصة الضخمة التي أتاحتها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ وأن تعمل معاً من أجل المضي قدماً بطريقة متوازنة بالأهداف الثلاثة الواردة في المعاهدة، وهي نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٤٩ - السيد تشيكوليس (ليتوانيا): قال إن بلده يرحب بالمعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ويرحب كذلك بمؤتمر قمة الأمن النووي في

بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتدعم الصين التبكير في إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وسوف تواصل الحفاظ على قدراتها النووية عند المستوى الأدنى المطلوب للأمن القومي.

٤٥ - وينبغي أن تسعى جميع البلدان إلى تعزيز بيئة أمنية دولية للتعاون والثقة واحترام الشواغل الأمنية للبلدان الأخرى. وفي هذا الصدد، كان من الضروري توطيد النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وتعزيز وظيفة الضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز الطابع العالمي لاتفاقيات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. ويجب التخلي عن الممارسات القائمة على استغلال الظروف والمعايير المزدوجة. وينبغي أن تفي جميع الدول بشكل صارم بواجباتها الخاصة بعدم الانتشار وتعزيز نظمها الخاصة بمراقبة الصادرات والسعي وراء حلول سلمية للقضايا النووية الإقليمية بإجراء حوار ومفاوضات.

٤٦ - واستطرد قائلاً إن الصين شاركت بنشاط في جميع الأنشطة الدولية الخاصة بعدم الانتشار وقد وضعت إطاراً تشريعاً وتنظيماً كاملاً للرقابة على الصادرات. وبهدف الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار والحفاظ على السلام والأمن العالميين والإقليميين، التزمت الصين بتعزيز الحلول الدبلوماسية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والمسألة النووية الإيرانية. ويجدر ملاحظة أن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هي من الحقوق المشروعة لجميع الدول الأطراف التي ينبغي احترامها والحفاظ عليها بشكل كامل. وعلى المجتمع الدولي، وخصوصاً البلدان المتقدمة النمو، واجب بتقديم جميع المساعدات الضرورية إلى البلدان النامية في هذا المضمار. وينبغي أن تواصل الوكالة الدولية

مجموعة الثمانية في سنة ٢٠٠٩ قد أبرز التزاماً بإنشاء الظروف الضرورية لهذا الهدف. وينبغي أن يركز المؤتمر الاستعراضي الحالي بنفس القدر على الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، والتي تعتبر حجز الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي. وقال إن إيطاليا ترحّب بالمعاهدة الجديدة التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وتشجع جميع الدول على اتخاذ تدابير استراتيجية وأمنية للنهوض بعالم يخلو من الأسلحة النووية.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن المعاهدة اهتمت في المقام الأول بعدم الانتشار. ووجود عدد من الجهود المبذولة لإنشاء برامج سرية تشكل بالتالي تهديداً غير مقبول. وفي ضوء التحديات التي تطرحها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبسبب البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، يجب أن يكون الهدف النهائي هو ضمان الامتثال للمعاهدة، والتي تضعف قيمتها بسبب افتقارها إلى طابع عالمي.

٥٤ - وقال إن هناك مخاطرة في إمكان استخدام الأسلحة النووية من جهات فاعلة من غير الدول. ولهذا فإنه يثني على رئيس الولايات المتحدة لأنه استضاف بنجاح أول مؤتمر قمة للأمن النووي. وفي الوقت نفسه، أعادت إيطاليا التأكيد بقوة على التزامها إزاء الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأضاف قائلاً إنه تحدث الآن نهضة نووية، نظراً لأن الدول تسعى إلى وسائل جديدة لتوليد الطاقة وفي الوقت نفسه تقليل انبعاثات الكربون. وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها دور رئيسي تؤديه في ضمان الامتثال للمعاهدة بغية تيسير هذه العملية.

٥٥ - وبغية تعزيز نزع السلاح ونظام عدم الانتشار، يجب دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وحثّ تلك الدول التي لم توقع أو تصدّق بعد على المعاهدة،

واشنطن. وأضاف قائلاً إن بلده أدى دوراً ناشطاً في المبادرة الأمنية الخاصة بالانتشار ويدعم المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وتوسيع نظم الرقابة لتشمل الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن يكون من بين الأولويات القضاء على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية من خلال الامتثال للمبادرات النووية الرئاسية المعلنة في أوائل التسعينات.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن بلده يؤيد الجهود الرامية إلى تحسين فعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال القبول العالمي الشامل للبروتوكول الإضافي إلى جانب اتفاقات الضمانات الشاملة والتي سوف تعمل على منع الانتشار أيضاً على زيادة الثقة في تدابير الأمن اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأعرب عن الأمل في أن يستمر الاتجاه نحو تزايد المشاركة في الصكوك الدولية مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ومدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

٥١ - وقال إن مشاريع الطاقة النووية ينبغي أن يضطلع بها فحسب بالتشاور المتسم بالشفافية مع البلدان المجاورة. وحث جميع البلدان على استغلال كامل نطاق المساعدات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان سلامة وأمن هذه المشاريع. وشجع أيضاً المؤتمر على الاعتراف بالمساهمة التي لا غنى عنها المقدمة من المجتمع المدني للنهوض بأهداف المعاهدة.

٥٢ - السيد سكوتي (إيطاليا): قال إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يعتبران الآن مرة ثانية في مقدمة أولويات جدول الأعمال الدولي. وأعرب عن أمله في أن يساعد الالتزام الشخصي من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الوصول إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر. وقال إن بيان "لاكويلا" بشأن عدم الانتشار الذي اعتمده

الأطراف والتعايش السلمي للدول. وقال إن الممارسات غير المتوافقة مع تمتع الدول بالمساواة أمام القانون ليس لها مكان في العالم المعاصر. وسوف يتسم الوضع بالتمييز يجعل بعض الدول مسؤولة عن واجباتها الدولية في حين يتم إعفاء دول أخرى. وينبغي للدول الأطراف في المعاهدة أن تتعاون لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وتأييد سلطة ومصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً للبشرية. ويأمل بلده في أن تصبح المعاهدة التي وقّعت عليها مؤخراً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ جزءاً من مبادرة أوسع نطاقاً لتشمل الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ورغم أن المعاهدة الجديدة تركز في المقام الأول على المراقبة بدلاً من التخفيض، فإنها قد تشجع الدولتين على اتخاذ تدابير لتخفيض ترسانتهما.

٦٠ - ومضى قائلاً إن البيئة الحالية ينبغي أن تشجع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على كسر حلقة الجمود التي سببتها المواقف الانفرادية الثابتة. فالدول الحائزة لأسلحة نووية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ تدابير لتخفيض وإزالة الترسانات النووية. ولسوء الحظ، أن بعض الدول النووية لم تظهر الإرادة السياسية للتعاون مع التزاماتها الدولية. ويشكل المؤتمر فرصة لإعادة تأكيد هذه الالتزامات. وسوف يكون اعتماد خطة لتزع الأسلحة النووية بمثابة خارطة طريق لإنشاء عالم يخلو من الأسلحة النووية.

٦١ - ولا تزال الأولويات المقررة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة التي عقدتها الجمعية العامة والدورة الاستثنائية الأولى المكرّسة لتزع السلاح ذات أهمية خاصة في ضوء استمرار تحديث الأسلحة النووية. وينبغي أن يضغط

أن تعيد تقييم موقفها. إضافة إلى ذلك، يستلزم الأمر معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بحيث يمكن التحقق منها بفعالية. وبوضع نهاية إلى إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استحالتها إلى أسلحة وتشجيع تحويل معامل الصناعة إلى الاستخدامات المدنية، فمن شأن هذه المعاهدة أن تقضي على إمداد العناصر الرئيسية للرؤوس النووية، وبالتالي تجعل نزع السلاح لا رجعة فيه. وأعرب عن الأمل في أن يكسر المؤتمر الجمود وأن يسمح ببدء إجراء مفاوضات بشأن تلك المعاهدة.

٥٦ - واستطرد قائلاً إن إيطاليا تدعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تسارع إلى الانضمام إلى البروتوكول الإضافي، وبالتالي تعزز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتبر النهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي أداة هامة لمعالجة الحاجة المتزايدة للوقود النووي وفي الوقت نفسه تقليل خطر الانتشار إلى الحد الأدنى.

٥٧ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن يفحص المؤتمر الطرق لإحراز التقدم في تحقيق أهداف القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥. وينبغي أيضاً أن يعالج مسألة الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار؛ فرغم أن الدول لها الحق في الانسحاب إلا أنها لا يمكن السماح لها بالقيام بذلك بغية الهروب من واجباتها. وينبغي إقرار آليات محدّدة، من بينها إشراك مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية ضمان الوفاء بالواجبات الواردة في الضمانات. وبعبارة أعم، ينبغي استعراض عمليات وإجراءات المعاهدة بغية تعزيز فعاليتها، والسماح باستجابة أسرع للأحداث وتمكين الدول الأطراف من إظهار إرادتها السياسية بشكل أفضل.

٥٨ - السيد فاليريو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن العالم يسعى إلى التماس توازن عالمي يقوم على مبادئ المساواة والتضامن والتعاون الدولي وتعددية

٦٤ - السيد ميدينا موريل (الجمهورية الدومينيكية): قال إن الجمهورية الدومينيكية دولة خالية من الأسلحة النووية وهي تدعم أية مبادرة متعددة الأطراف تسهم في السلام والتقدم على المستوى العالمي. وهي طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والسّمّية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن التكنولوجيا النووية يمكن أن تسهم في رفاه وتقدم الإنسانية أو إنتاج أفضع الأسلحة دماراً. ويتمثل أحد المبادئ الأساسية للحماية من الإشعاع في أن الفوائد المستمدة من استخدام التكنولوجيا النووية لا بد وأن تكون أكبر من الضرر الذي قد تحدثه. وما زالت الجمهورية الدومينيكية، بصفتها دولة طرفاً في المعاهدة منذ سنة ١٩٧١، ملتزمة بالمبادئ والحقوق والالتزامات المكرّسة فيها. وترى حكومتها أن تنفيذ أعمدة المعاهدة الثلاثة - نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - سيساعد في إعطاء الجيل القادم عالماً خالياً من الأسلحة النووية.

٦٦ - وأردف قائلاً إن حكومتها، بصفتها عضواً مؤسساً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تشيد بجهود الوكالة لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الآمنة والموثوقة من جميع البلدان، وأشاد ببرنامجهما الخاص بالتعاون التقني. وقد وقّعت الجمهورية الدومينيكية اتفاقاً شاملاً للضمانات في سنة ١٩٧٣ وقد قبلت التعديلات التي أُدخِلت على البروتوكول الخاص بالكميات الصغيرة والذي أقره مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سنة ٢٠٠٥؛ أما

مؤتمر نزع السلاح بمسؤوليته نظراً لأنه المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن هذه المسألة.

٦٢ - ومضى قائلاً إنه ينبغي التفاوض حول صك دولي ملزم بغية أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مع نصوص أحكام محدّدة من أجل التحقق. وقال إن بلده يرحّب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حول العالم، ويدعم بقوة إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. وقال إن إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة التي لم تصبح طرفاً في المعاهدة أو تعرب عن عزمها القيام بذلك، ينبغي أن تتخلى عن امتلاك الأسلحة النووية وأن تنضم إلى المعاهدة وأن تضع مرافقها النووية تحت ضمانات شاملة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومما يثير القلق أن رئيس وزراء إسرائيل اعترف بأن بلده يمتلك أسلحة نووية، وهذا له عواقب سلبية فيما يتعلق بالسلام والأمن في المنطقة.

٦٣ - ووفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة، يحق لجميع الدول أن تطور أسلحة نووية للأغراض السلمية. وترفض جمهورية فيتزويلا البوليفارية أية محاولة لتقييد هذا الحق من خلال إجراءات تعرض للخطر سلامة ونزاهة المعاهدة. وقال إن بعض الدول تبذل ضغطاً على جمهورية إيران الإسلامية بغية إجبارها على التخلي على حقها المشروع في تطوير صناعتها النووية. ومثل هذا الضغط يجب أن يتوقف بغية تيسير الوصول إلى حل سياسي بالتفاوض، بحيث يأخذ في الاعتبار مصالح جمهورية إيران الإسلامية ومصالح الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن إضفاء الطابع السياسي على المسألة قد أضر بسلطة المؤتمر، حيث صرف الاهتمام بعيداً عن الطابع التقني لنظام الضمانات.

٧١ - ومضى قائلاً إن نزع السلاح لا بد أن يُنظر إليه باعتباره أمراً لازماً أخلاقياً وبمثابة عدالة للجميع. وفي حين يمشی ملايين الأشخاص حول العالم في ظل ظروف طاحنة غير إنسانية من الفقر والجوع، يجري إنفاق بلايين الدولارات على الأسلحة المصممة للقتل والتشويه بشكل عشوائي على نطاق هائل. وفي ضوء التحديات الهامة أمام تعبئة الموارد المالية من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية غداة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإن توافر "عائد نزع السلاح" يُرسل رسالة إيجابية في ربوع العالم.

٧٢ - وقال إن امتلاك الأسلحة، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بكتريولوجية فإنها كفيلة بتوليد التوتر بدلاً من الأمن. وتعتبر الأعمدة الثلاثة للمعاهدة - نزع السلاح وعدم الانتشار وتنمية الطاقة النووية للأغراض السلمية جزءاً لا يتجزأ ولا يمكن متابعتها انتقائياً. وفي حين تعتبر عملية نزع السلاح النووي عملية طويلة وشاقة، فإنها لا يمكن تحقيقها إذا ما كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية هي التي ستقود المسيرة. ولا بد وأن تشجع الدول التي لم تصبح أطرافاً بعد في المعاهدة على القيام بذلك نظراً لأن عالمية الصك سوف تعزز مشروعيتها.

٧٣ - واستطرد قائلاً إن وفده يرحب بتوقيع المعاهدة الجديدة الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية، وهو ما فعلته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ويأمل وفده بأن تتبع ذلك مبادرات قوية مماثلة. وينبغي أن توافق الدول الأطراف على إعداد خريطة طريق بغية تحقيق نزع السلاح النووي بطريقة مقيّدة زمنياً وبإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية في فترة معقولة من الزمن. ولحين اكتمال القضاء على هذه الأسلحة، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات أمن سلبية صريحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خلال صك ملزم قانوناً.

البروتوكول الإضافي لاتفاقها الخاص بالضمانات فقد نشر رئيس الجمهورية مرسوماً بشأنه في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ لوضعه موضع التنفيذ. وحثّ الدول الأطراف التي لم توقع بعد على مثل هذه الاتفاقات والبروتوكولات القيام بذلك من أجل تعزيز تنفيذ المعاهدة.

٦٧ - وأضاف أن حكومته تدعم دون قيد أو شرط إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كتدبير أساسي من أجل نزع السلاح ومن أجل السلام وعدم الانتشار. وترحب حكومته بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما اتفاق حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتخفيض ترساناتهما من الأسلحة الاستراتيجية، وتشجع تعزيز هذه الاتفاقات وتوسيع نطاقها تدريجياً.

٦٨ - وقال إن حكومته تولي أهمية كبيرة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأشاد بجهود اللجنة التحضيرية لتلك المعاهدة وأمانتها الفنية المؤقتة من أجل التشجيع على التبكير في دخول الصك حيز النفاذ ومن أجل إنشاء نظام التحقق المتوخى فيها.

٦٩ - وأخيراً، أعاد التأكيد على دعم حكومته للمؤتمر الاستعراضي وأملها في أن يسهم هذا الحدث في تعزيز المعاهدة، وهي صك دولي قيّم، ويعزز تنفيذ الالتزامات المنبثقة منه.

٧٠ - السيد أشاريا (نيبال): قال إن المجتمع الدولي يقف بعيداً عن تحقيق أهداف المعاهدة، فالانتشار الأفقي والرأسي لا يزال يحدث دون توقّف ووفده غير مقتنع بأن الأسلحة النووية حققت لكوكب الأرض أي قدر من الأمان أكثر من ذي قبل. وفي العالم المعاصر، يتجاوز مفهوم الأمن تراكم الأسلحة؛ فالتحديات الأمنية الملحة الناجمة عن تغيير المناخ والفقر وتخلف التنمية، والأمراض الوبائية والإرهاب إنما تهدد ذات الوجود لقطاع كبير من سكان العالم.

٧٤ - ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض سياسة الردع النووي وأن يضع حظراً دائماً على تجارب الأسلحة النووية؛ وسيكون إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مع وجود آلية مراقبة دولية خطوة حاسمة أخرى. ويمكن لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع المناطق أن يكون بمثابة لبنات بناء من أجل اكتمال نزع السلاح على المستوى العالمي. وسيكون تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ عاملاً هاماً آخر مسهماً في عدم الانتشار؛ ويطلب وفده أيضاً بالتنفيذ الفعال للخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

٧٧ - وأضاف قائلاً إن قطر ملتزمة بتعزيز الأعمدة الثلاثة للمعاهدة. وبوجه خاص، من الأهمية عدم عرقلة الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في تطوير تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية. وقال إن بلده يدعم أيضاً التبكير في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفقاً لموقف جامعة الدول العربية. وقد أنشأت قطر لجنة مراقبة الامتثال للمعاهدة، وقد عقدت عدة حلقات عمل وأنشطة بشأن تنفيذ الصكوك الدولية بشأن الأسلحة النووية، ومحاربة الإرهاب النووي وأسلحة الدمار الشامل. وقال إنه يأمل في أن تؤدي المشاورات الدولية في نهاية المطاف إلى اتفاقية دولية بشأن القضاء على جميع الأسلحة النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

٧٥ - وبغية ضمان ألا تتحوّل المرافق النووية المسموح بها بمقتضى المادة الرابعة من المعاهدة للأغراض العسكرية، يجب أن تعزّز بدرجة كبيرة القدرات الخاصة بالمراقبة والإشراف والتحقق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعتبر من الأهمية بنفس القدر وجود برنامج ناشط وفعال للتعاون التقني الذي ييسر الاستخدام العلمي للتكنولوجيا النووية لأغراض الصناعة والصحة والزراعة وغيرها من الأغراض المفيدة. واحتتم قائلاً إن هذه المسألة لا بد وأن تولى الأولوية الواجبة في مداورات الدول الأطراف وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي.

٧٦ - السيد النصر (قطر): قال إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تدرك أنه في إطار الاتفاقية تواصل تطوير ترساناتها النووية، وبالتالي فإنها تخلّ بأهم أحكام المعاهدة. وثمة دول أخرى حائزة للأسلحة النووية لم تصبح أطرافاً بعد أو أنها أبرمت اتفاقات خارج إطار المعاهدة. وينبغي لعملية الاستعراض أن تأخذ في الاعتبار القرارات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ ولعام ٢٠٠٠. ورغم ما تم من اتفاقات ثنائية بين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن هدف المعاهدة لا يزال نزع السلاح النووي بالكامل. وينبغي